إثر خصائص السكان في التنمية المكانية لقضاء الحسينية في محافظة كربلاء المقدسة

أ. د عامر راجح نصر الباحث: مازن علي مهدي
جامعة بابل– كلية التربية للعلوم الانسانية– قسم الجغرافيا

The effect of population characteristics on spatial development in Al-Husseiniyah District in the Holy karbala Governorate

Mazin Ali Mahdi
mzn.mhd.89@gmail.com
Dr.Amer Rajeh Nasr
Hum.amerragh@uobabylon.edu.iq

Babylon University- College of Education for Human Sciences-Department of Geography

المستخلص: يعد السكان من الإمكانات البشرية التي تمثل ثروة اقتصادية وأداه أساس لتحقيق التنمية المكانية، فالإنسان وسيلة التنمية وغايتها وعنصر فعال في تحديد اتجاهات التنمية، هدف التنمية المكانية تحسين الأوضاع المعيشية للسكان ورفع مستوى دخولهم، وهذا له أثر إيجابي في تطوير خدمات البنى الإرتكازية والمجتمعية بوساطة النشاط الإنساني، إذ يعد السكان القاعدة الأساس لخلق التنمية بعد تحديد أثر الخصائص السكانية في التنمية من حيث حجم السكان ونموهم وتوزيعهم وتركيبهم حتى تتكون صورة واضحة عن السكان أحد أدوات نجاح المشاريع التنموية بالإعتماد على قدراتهم وكثافتهم في المكان.

ويعد قضاء الحسينية بأنه يتمتع بإمكانات بشرية قادرة على خلق التنمية المكانية نتيجة دور المتغيرات الديموغرافية في المنطقة كارتفاع معدلات النمو السكاني السنوي وتوزيعهم الجغرافي المثالي وكثافتهم السكانية العالية وتميزها بالمجتمع الفتي.

ويهدف البحث الى الكشف عن طبيعة العلاقة بين الخصائص السكانية والتنمية المكانية، فضلاً عن التوقف عند المتغيرات الديموغرافية التي اثرت على العملية التنموية في القضاء لمدة الدراسة 1987-2021، وتوصل البحث الى عدة استنتاجات كانت أبرزها هي ان القضاء شهد ارتفاع في معدلات النمو الطبيعي وصافي الهجرة الموجب، فضلا عن اختلاف صور توزيع السكان في القضاء بين الحضر والريف، مع انخفاض معدل النشاط الاقتصادي الفعلي الى 17%.

المقدمة: عامل السكان من العوامل الأساس لتنمية أي إقليم فالخصائص السكانية من أساسيات التنمية المكانية لأن السكان منتجين ومستهلكين في الوقت نفسة ولهم أثر واضح في المشاريع التنموية عَبْر حاجة تلك المشاريع للقوى العاملة والذي ينعكس ايجابياً على الإنتاج وحجم السوق الذي يرتبط بزيادة السكان ، وإن حجم السكان ونموهم وتوزيعهم وتركيبهم ومستواهم المعاشي إضافة إلى مدى توافر القوى العاملة ونوعها له الأثر الكبير في عملية التنمية ، فالعامل البشري الأداة الفعالة لتحقيق التنمية في قضاء الحسينية ، ويؤدي المستوى التعليمي للسكان دوراً كبيراً في إدارة العملية التنموية بالشكل الذي يتناسب مع طبيعة القضاء وموقعة، وكيفية اتباع الأساليب الحديثة في التنمية فبعض الأساليب الحديثة تحتاج إلى أن يكون الفرد على الأقل قادراً على القراءة والكتابة لمتابعة الإرشادات والنشرات التي تسهم في العملية التنموية.

تعد دراسة الخصائص السكانية من الظواهر الرئيسة لأي دراسة تخص التنمية المكانية اذ يتم من خلالهم إيضاح

العلاقة بين السكان من جهة وأماكن تواجدهم والتباين في توزيعهم من جهة أخرى، وفي هذا البحث سيتم دراسة الخصائص السكانية حسب حجم السكان ونموهم وتوزيعهم وتركيبهم، وأثر تلك الخصائص على عملية التنمية المكانية في قضاء الحسينية للمده 1987 . 2021.

1. مشكلة البحث: تحدد بالسؤال التالي: كيف تؤثر الخصائص السكانية بالتنمية المكانية في قضاء الحسينية من حيث نمو السكان وتوزيعهم وتركيبهم؟

2. فرضية البحث: تفترض أن العلاقة بين الخصائص السكانية والتنمية المكانية في قضاء الحسينية علاقة إيجابية لها إثر كبير في نجاح التنمية.

3. حدود الدراسة: تمثلت الحدود المكانية للدراسة بالحدود الإدارية لقضاء الحسينية أحد اقضيه محافظه كربلاء، ويقع قضاء الحسينية فلكيًا بين دائرتي عرض ($32^{\circ}50^{=} - 35^{\circ}32^{=}$) شمالًا، وخطي طول ($44^{\circ}15^{-} - 43^{\circ}53^{-}$) شرقًا، اتضح جغرافياً من خريطة (1) أنه يقع في جهة الشمال الشرقي لمحافظة كربلاء المقدسة، وهي بذلك تمثل الحافة الشرقية للمحافظة المتاخمة لمحافظة بابل، ويحد القضاء من جهة الشمال محافظة الأنبار ومن الشرق مجرى نهر الفرات (شط الهندية) ومن الجنوب والجنوب الغربي المنطقة الصحراوية وبحيرة الرزازة. اما الحدود الزمنية للدراسة فقد اعتمدت الدراسة على بيانات وزارة التخطيط، التعدادات العامة للسكان للسنوات (1977و1987و1997) والتقديرات العامة لسنوات (2007و2017و2021) وربطها بالواقع التنموي الحالي للقضاء بالاعتماد على الانشطة الاقتصادية والتنموية في القضاء ولمدة الدراسة.

4. هدف البحث: يهدف إلى بيان طبيعة العلاقة بين الخصائص السكانية والتنمية المكانية في منطقة الدراسة خلال إيضاح طبيعة حجم السكان ونموهم وتوزيعهم وتركيبهم والذي يسهم اسهاماً فعالاً في رسم السياسات التنموية لمنطقة الدراسة.

5. أهمية البحث: إن تفحص العلاقة بين الخصائص السكانية والتنمية المكانية يمكن أن يقدم إطاراً إستراتيجياً لرسم السياسات التنموية في القضاء بما يسهم في نجاح التنمية وتحسين رفاهية المجتمع.

6. منهجية البحث: أعتمد البحث على المنهج الأصولي الذي يستند على تفسير وفهم وتحليل الظاهرات التي تحتاج الى دراسة بجوانبها كاملة، كما يهتم بدراسة العوامل المؤثرة في كل ظاهرة، وتم تحديد إثر خصائص السكان في التنمية المكانية لقضاء الحسينية، كما وتم الاستعانة بالمنهج التاريخي، الذي اعتمد لدراسة تطور خصائص سكان القضاء للمدة 1977 . 2021، وتطور مؤشرات التنمية المكانية والاقتصادية، وإبراز الظروف والعوامل المؤثرة في نمو وتوزيع السكان، ومؤشرات التنمية.

وأعتمد التحليل على البيانات السكانية الصادرة من وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء (التعدادات العامة للسكان وبيانات المجموعات الاحصائية السنوية)، في العراق

خريطة (1)

موقع قضاء الحسينية بالنسبة لمحافظة كربلاء

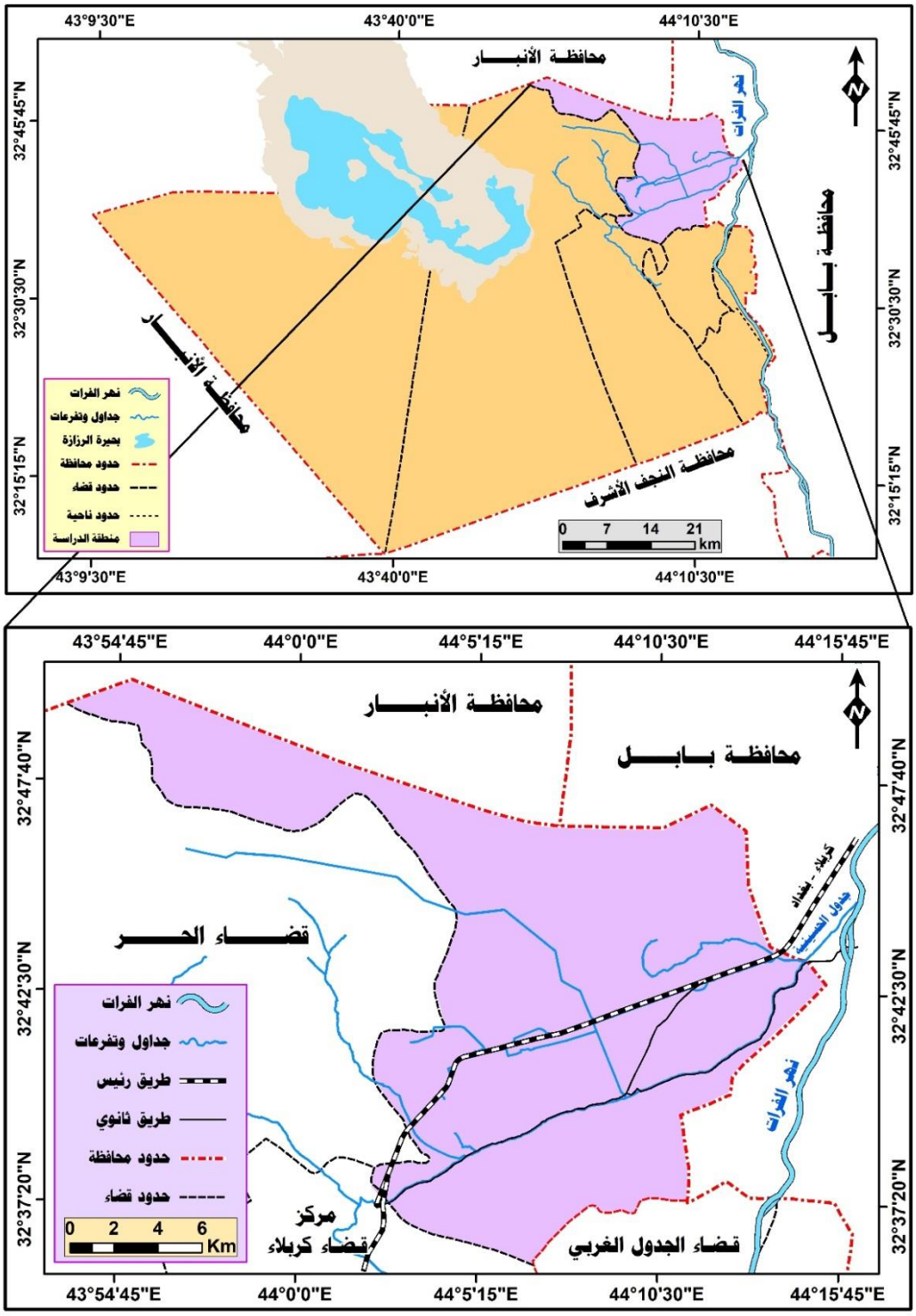

المصدر: وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خارطة محافظة كربلاء الادارية، مقياس 1/1000000، 2021، واعتماد على مخرجات نظم المعلومات الجغرافية Gis 10.8 في استخراج الخارطة.

خصائص السكان

المبحث الأول

حجم السكان ونموهم:

يعد السكان وخصائصهم العنصر الأساس في عملية التنمية الاقتصادية في أي منطقة، فالسكان يحددون اتجاهات التقدم ومستوياته، كما ويعد السكان العامل الرئيس في زيادة قوة العمل وعملية الانتاج فتحول النمو السكاني الى عبء حقيقي على التنمية عندما لا يتم إستغلال الموارد المتاحة بما فيها قوة العمل بصورة منطقية وصحيحة، فقد يكون النمو السكاني دافعاً وليس معرقلاً أو عاملاً ذا تأثير سلبي في المسيرة التنموية إذا ما استطاعت عملية الانتاج في المجتمع هذه الزيادة وتأمين مقدرات مشاركتها في دفع عجلة التنمية للأمام ([1])هناك الكثير من الدراسات التي بينت اهمية الخصائص السكانية ودورها في فهم حركة السكان المكانية والطبيعية وأثرها على حجم السكان ونموهم لتوضيح التباين المكاني للسكان عبر سلسلة زمنية متعاقبة(2)

تبين خلال جدول رقم (1) ان عدد سكان قضاء الحسينية تزايد خلال المدة (١٩٧٧-٢٠٢١) اذ بلغ عدد سكان القضاء عام ١٩٧٧(٣٠٦٦٠ نسمه)، ازداد في عام١٩٨٧ ليبلغ (٤٧٤٤٤) وبنسبه، وبذلك فقد بلغ معدل النمو السنوي بمقدار (4,46) خلال المدتين.

وفي تعداد عام ١٩٩٧ بلغ عدد السكان (٧٩037) نسمة، ومعدل نمو سنوي (5,24)، وسبب ارتفاع السكان في هذا العام هو ظروف الحصار الاقتصادي ولجوء السكان من الخارج الى داخل القضاء بحثا عن العمل على اعتبار أن قضاء الحسينية منطقة يغلب فيها الطابع الريفي بسبب اتساع وخصوبة الأراضي الزراعية مستفيدة من نهر الحسينية الذي يمتد على طول القضاء، وفي عام ٢٠٠٧ وبحسب التقديرات العامة للسكان ازداد عدد سكان قضاء الحسينية ليبلغ (١٢١٣٢١) نسمه وبمعدل نمو سنوي (4,38)، ويعزى ذلك الى زيادة السكان في هذه المدة الى تحسن المستوى الاقتصادي لعموم البلاد لاسيما بعد رفع الحظر الاقتصادي وتحسن مستوى الفرد، وزيادة الرغبة في الزواج للفئات

الشابة والأنجاب، فضلاً عن الهجرة الوافدة من خارج المحافظة الى قضاء الحسينية بسبب الظروف الامنية غير المستقرة في عموم العراق وانتشار بعض العصابات الاجرامية في العراق

فأصبح القضاء محط انظار المهجرين بسبب نشاطه الاقتصادي وبحكم موقعه الذي يربط بغداد بمحافظة كربلاء ونشاطه الزراعي وتوافر فرص عمل متنوعة بسبب نشاطات العتبتين المقدستين في مجال الاستثمار وانشاء مشاريع مختلفة. أما في عام ٢٠١٧ فقد ازداد عدد سكان القضاء ليبلغ (١٤٩٣١٧) نسمة وبمعدل نمو سنوي (2,10)، وكانت هجرة السكان إلى كربلاء وبالذات قضاء الحسينية بسبب أحداث دخول عصابات داعش الاجرامية الى بعض المحافظات العراقية كانت من نتائجها تدهور الاوضاع الامنية واسهمت بصورة مباشرة في ارتفاع سكان القضاء، أما

---

(1) وسام عبد الله حسين، فئة السكان 24.15 سنة ودورهم في التنمية الاقتصادية في العراق، اطروحة دكتوراة، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الموصل، 2023، ص12.

(2) حيدر محمد الكريطي، الواقع الجغرافي للهجرة الوافدة واثارها في التنمية المكانية لمحافظة كربلاء للمدة2018.1987، اطروحة دكتوراة، غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد،2019، ص19.

عام٢٠٢١ فقدر سكان القضاء (١٦٥٦٠٤) نسمة وبمعدل نمو سنوي (2,62) كما في الجدول أدناه.

إن معدل النمو السنوي يتأثر بشكل عام بأمور عدة، منها رغبة السكان بتزويج ابنائهم في اعمار مبكرة تؤدي الى ارتفاع معدلات الخصوبة وتكوين الاسرة الجديدة فضلاً عن عامل الهجرة الوافدة إلى المنطقة، وبتتبع اعداد السكان في قضاء الحسينية من عام (١٩٧٧-٢٠٢١) يلاحظ ان هناك زيادة في اعداد السكان اذ بلغ في عام١٩٧٧(٣٠٦٦٠) نسمه، أما في عام٢٠٢١ فبلغ (١٦٥٦٠٤) وبمعدل سنوي (2,62)، ونلحظ انخفاض معدل النمو في هذا العام لأسباب، منها المدة الزمنية بين عام ٢٠١٧م وعام٢٠٢١م هي نصف المدة المتبعة في الأعوام السابقة كسلسلة زمنية كل (١٠) سنوات، والسبب الاخر هو عودة أغلب المهجرين إلى محل سكنهم الأصلي بعد طرد داعش من مناطقهم وعودة الأمان إلى تلك المناطق المحررة.

إن هذا النمو السكاني المتسارع في القضاء سببه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوسع المراكز العمرانية، نتيجة النمو السكاني سواء كان هذا النمو طبيعياً (ولادات وفيات) أم الهجرة بسبب تزايد المشاريع التنموية وتركزها في أجزاء مختلفة من القضاء، إذ أن تطور الحركة الاقتصادية وتركز الاستثمارات المتنوعة ادت الى ظهور زياده مستمرة في أعداد السكان نتيجة توافر فرص العمل وتحسن الأوضاع الاجتماعية، مما ينعكس على التوسع في استعمالات الأرض والتطور في الأنشطة الاقتصادية (الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية).

جدول (1)

حجم السكان ونموهم في قضاء الحسينية للمده (١٩٧٧ – ٢٠٢١)

سنة التعداد	عدد سكان القضاء (نسمة)	معدل النمو السنوي	الزيادة العددية	نسبة الزيادة %	عدد سكان المحافظة (نسمه)
1977	30660				269822
1987	47444	4,46	16784	55	469282
1997	79037	5,24	31593	67	594235
2007	121321	4,38	42284	53	887858
2017	149317	2,10	27996	23	1249668
2021	165604	2,62	13781	9	1316750

المصدر: بالاعتماد على:

1) جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء نتائج التعداد العام للسكان للأعوام (٧٧ -٨٧- ٩٧) والتقديرات العامة للسكان للأعوام (٢٠٠٧-٢٠١٧-٢٠٢١)
2) مديرية احصاء كربلاء، تقديرات السكان للأعوام (٢٠٠٧، ٢٠١٧، ٢٠٢١) بيانات غير منشوره.

شكل (1)

تطور نمو السكان في قضاء الحسينية للمدة (1977 – 2021)

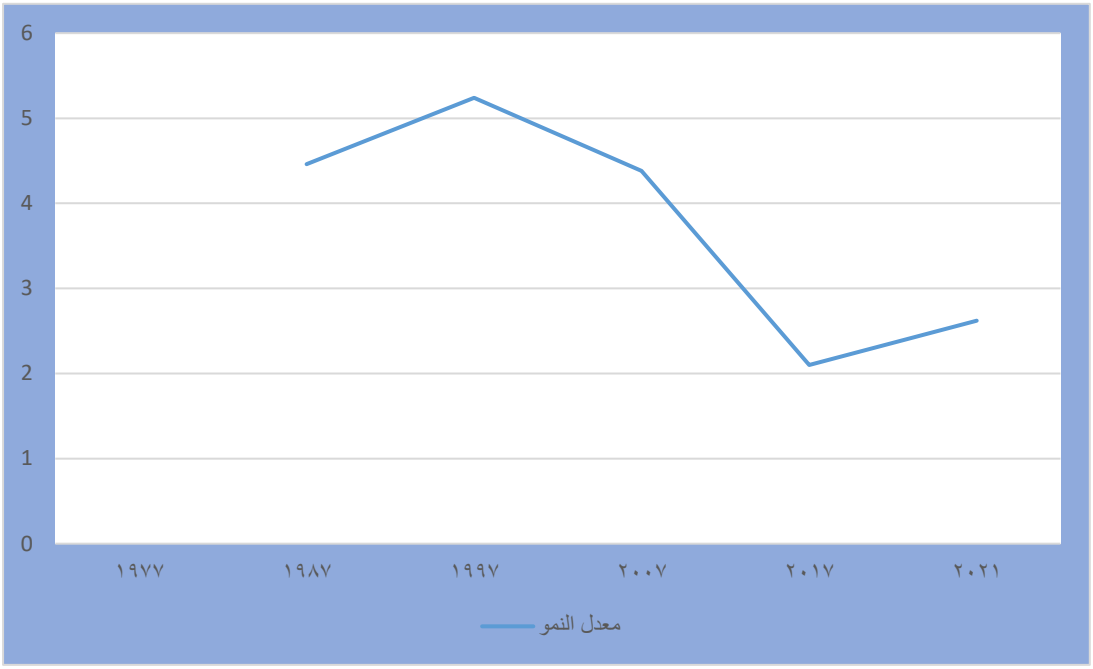

المصدر – بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

المبحث الثاني

توزيع السكان:

إن توزيع السكان في أي مكان يكون مختلف وغير ثابت لأن وجودهم متغير نتيجة حركة السكان (المكانية والطبيعية)، والتوزيع الجغرافي للسكان في أي مكان سواء كان توزيعاً منتظماً أم غير منتظم ذلك فهو يمثل الواقع الاقتصادي والاجتماعي ومستوى تطورهما، ودراسة هذا التوزيع توفر للباحث معلومات هامة عن تركز أو تشتت السكان التي يعتمد عليها عند رسم الخطط التنموية بشكل دقيق وسليم، حيث تكون هذه الخطة كفيلة بتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الرفاهية والعيش الكريم للسكان([1]).

أ) التوزيع العددي والنسبي للسكان

نعني بالتوزيع العددي هو توزيع السكان على المساحة التي يستقرون عليها ويدل على علاقة السكان بالموارد البشرية والطبيعية المتوافرة لأي مكان ([2]).

يتضح من جدول (2) وجود تباين في عدد ونسب سكان قضاء الحسينية للمده الزمنية (١٩٧٧-٢٠٢١)، فهم يتوزعون بصوره غير متساوية بين الأعوام المذكورة، ففي عام ١٩٧٧ بلغ اجمالي سكان قضاء الحسينية (٣٠٦٦٠) نسمة يشكلون نسبه (١١٪) من اجمالي سكان محافظة كربلاء البالغ (٢٦٩٨٢٢) نسمه، أرتفع العدد في عام١٩٨٧ ليبلغ

(1) قاسم نظام سامي، اتجاهات التنمية المكانية للخدمات الصحية في محافظة بابل، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل،٢٠٢١ ص ٢٤.

(2) فوزي عيد سهاونه، موسى عبود سمحه، جغرافية السكان، ط2 , دار وائل للنشر , 2007 , ص 45.

اجمالي عدد سكان قضاء الحسينية (٤٧٤٤٤) نسمة، وبنسبه (١٠٪) من اجمالي سكان محافظة كربلاء البالغ (469282) نسمة، أما في عام١٩٩٧ فبلغ اجمالي سكان قضاء الحسينية (٧٩٠٣٧) نسمة وبنسبة (١٣٪) من اجمالي محافظة كربلاء البالغ (594235) نسمة، ثم جاء عام ٢٠٠٧ ليبلغ فيه اجمالي سكان القضاء(١٢١٣٢١) نسمه وبنسبه (14٪) من اجمالي سكان محافظة كربلاء والبالغ (887858) نسمة، وفي عام ٢٠١٧ أختلف قليلا اذ بلغ اجمالي سكان القضاء(١٤٩٣١٧) نسمه بنسبه انخفضت عن بقية السنوات الاخرى بلغت(١٢٪) من اجمالي سكان محافظة كربلاء البالغ (١٢٤٩٦٦٨) نسمه وأخيراً عام٢٠٢١ بلغ اجمالي سكان القضاء فيه (١٦٥٦٠٤) نسمة بنسبة(١٣٪) من اجمالي سكان
محافظة كربلاء والبالغ (١٣١٦٧٥٠) نسمة. والشكل (2) يوضح إن هذا التباين في الاعداد والنسب خلال المدة الزمنية (١٩٧٧-٢٠٢١) يعود لأسباب مختلفة منها الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة، فكل مدة زمنية حدثت فيها هجرة سكانية للقضاء لأسباب، منها هجرة فترة الثمانينات كانت بسبب الحرب العراقية الايرانية، وهجرة فترة التسعينات كانت بسبب ظروف الحصار الاقتصادي والاتجاه إلى قضاء الحسينية المنطقة الزراعية ذات البساتين العامرة بالنخيل والحمضيات التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة، اما الهجرة بعد عام ٢٠٠٣م فكانت لأسباب أمنية لأن العراق تعرض بعد هذا العام إلى اوضاع أمنية غير مستقرة في المناطق المختلطة، ودخول داعش بعد عام ٢٠١٤ الذي أزدادت نسبة الهجرة وصولا إلى عام ٢٠٢١ اذ كانت هناك زيادة مستمرة بأعداد السكان قد تكون طبيعية وكذلك الهجرة المستمرة بسبب موقع القضاء القريب من مركز كربلاء والتطور العمراني الذي لحق به ونشاط الحركة التجارية والصناعية فيه بسبب مركزه كمدخل لمدينة كربلاء بالإضافة الى التفتيت المستمر للأراضي الزراعية بسبب هذه الزيادة السكانية. لذلك شهد القضاء تطوراً وتغيراً في التخطيط العمراني تلته احتياجات النمو السكاني والعمراني المتسارع والوصول إلى حالة من التوازن المكاني والوظيفي.

جدول (2)

التوزيع العددي والنسبي لسكان قضاء الحسينية

السنة	عدد سكان القضاء	عدد سكان المحافظة	النسبة المئوية
1977	30660	269822	٪ 11
1987	47444	469282	٪ 10
1997	79037	594235	٪ 13
2007	121321	887858	٪ 13
2017	149317	1249668	٪ 11
2021	165604	1316750	٪ 13

المصدر:

1. جمهورية العراق وزارة التخطيط، مديرية احصاء كربلاء، بيانات غير منشوره لعام (١٩٧٧- ٢٠٢١)

ب) التوزيع البيئي:

هو دراسة ذات أهمية كبيرة لدى المخططين وتعني توزيع السكان على أساس البيئة (ريف وحضر)، وقد أكتسب هذا

التوزيع أهميته عَبْر ما يتبعه من تباين في الناحية الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية [1] ونلحظ من جدول (3) والشكل (3) أن عدد سكان الحضر في قضاء الحسينية بلغ (14264) نسمة لسنة 2007 وبنسبة (11,8%) من مجموع سكان القضاء، أما في عام 2017 فبلغ عدد سكان الحضر في القضاء (19115) نسمة وبنسبة (12,80%) من مجموع سكان القضاء، وفي عام 2021 بلغ عدد سكان الحضر في القضاء (26374) نسمة وبنسبة بلغت (15,9%) من مجموع سكان القضاء، ويفسر أن هناك ارتفاع في نسبة السكان الحضر في قضاء الحسينية للأعوام المذكورة، لأسباب، منها الزيادة الطبيعية للسكان، ونمو مراكز المدن الحضرية، والهجرة التي سببت تفتيت الأراضي الزراعية وتحويلها إلى قطع سكنية مؤهلة بالسكان.

أما عدد سكان الريف في قضاء الحسينية فبلغ (107057) نسمة لسنة 2007 وبنسبة (88,2%) من مجموع سكان القضاء، أما في عام 2017 فبلغ عدد سكان الريف في القضاء (130202) نسمة وبنسبة (87,20%)، من مجموع سكان القضاء، وفي عام 2021 بلغ عدد سكان الريف في القضاء (139230) نسمة، وبنسبة (84,1%) من مجموع سكان القضاء.

على ضوء ما تقدم يتضح هناك ارتفاع في نسبة السكان الحضر مقارنةٌ بالريف في قضاء الحسينية للأعوام المذكورة لأسباب منها، الزيادة الطبيعية للسكان ونمو مراكز المدن الحضرية والهجرة التي سببت تفتيت الأراضي الزراعية في الريف وتحويلها إلى قطع سكنية مؤهلة بالسكان، إضافة إلى تردي النشاط الزراعي في القضاء بسبب الإهمال الحكومي وقلة الدعم المتمثل بالقروض ومكافحة الآفات الزراعية ونقص بكميات المياه وعدم حماية المنتج المحلي من المنتجات الخارجية،

(1) عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، جامعة بغداد، 2009، ص

جدول (3)

التباين المكاني في التوزيع البيئي لسكان قضاء الحسينية وسكان محافظة كربلاء للمدة 2007،2021

السنة	سكان قضاء الحسينية				سكان محافظة كربلاء			
	عدد سكان الحضر	**%**	**عدد سكان الريف**	**مجموع سكان القضاء**	**عدد سكان الحضر**	**%**	**عدد سكان الريف**	**%**
2007	14264	11,8	107057	121,321	543030	61	344829	39
2017	19115	12,80	130202	149,317	750145	63	499523	37
2021	26374	15,9	139230	165,604	880405	66	436345	34

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والتعاون الإنمائي، قسم التخطيط، التقديرات العامة للسكان للمده (2007، 2017،2021)

ج) التوزيع الكثافي للسكان:

تعد دراسة الكثافة السكانية ذات أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية لأنها اكثر قرباً من الجغرافية، وبعداً عن الديموغرافية، وهي من اولويات صانعي القرار فلا تحدث تنمية او تخطيط من دون الإلمام بظاهرة التوزيع المكاني للسكان وكثافته في الدولة الذين لأجلهم يتم ذلك التخطيط ([5]) ودراسة توزيع السكان وكثافتهم في المكان من الامور التي يوليها الجغرافيون أهمية خاصة لما قد تظهره من تباينات في توزيع حجم السكان في الوحدات الادارية والاقاليم الطبيعية في ضوء حركة السكان الجغرافية، واختلاف تركيبهم العمري، والمهني، والنوعي والثقافي ([6]) تعتمد التنمية المكانية على مؤشر الكثافة السكانية لوضع اي خطة تنمية مناسبة أو لرسم سياسة سكانية ملائمه، فضلاً عن توافر الخدمات في مناطق لها الأفضلية في توفير ما تحتاجه من خدمات متنوعة وضرورية([7])

(ا) الكثافة العامة

أتضح من معطيات الجدول (3) تباين الكثافة العامة للسكان في منطقة الدراسة للمدة (م١٩٧٧-٢٠٢١م)، فقد بلغت (٩١) نسمة / كم^{٢} لعام١٩٧٧، و ارتفعت لتبلغ في عام ١٩٨٧م (١٤٢) نسمة /كم٢، أما في عام ١٩٩٧م فقد اخذت الكثافة السكانية بالارتفاع اذ بلغت(٢٣٦) نسمه ثم جاء عام ٢٠٠٧ الذي استمرت به الكثافة بالارتفاع لتصل إلى (٣٦٣) نسمة/ كم^{2} واستمرت الكثافة بالارتفاع لتصل الى (٤٤٧) نسمه كم^{٢} في عام 2017، وفي عام ٢٠٢١ بلغت الكثافة (٤٩٥نسمه/كم^{٢})، ويعزى هذا الارتفاع في الكثافة السكانية باستمرار الزيادة السكانية المستمرة في القضاء بسبب الزيادة الطبيعية والهجرة المستمرة إلى قضاء الحسينية بسبب توافر الامن ووجود الانشطة الاقتصادية وقدرتها على استيعاب القوى العاملة وخاصة الانشطة المتعلقة بالجانب الزراعي

جدول رقم (4)

الكثافة السكانية في قضاء الحسينية (نسمة /كم ٢) للمده 1977- ٢٠٢١

العام	عدد السكان / نسمة	المساحة / كم^{2}	الكثافة السكانية نسمة / كم^{2}
1977	30660	334	91
1987	47444	334	142
1997	79037	334	236
2007	121321	334	363
2017	149317	334	447
2021	165604	334	495

المصدر- جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء نتائج التعداد العام للسكان للأعوام(97.87.77)، والتقديرات العامة

(1) وسام عبد الله حسين، فئة السكان24.15 سنة ودورهم في التنمية الاقتصادية في العراق، المصدر السابق، ص39.

(2) عبد الحميد غنيم، التوزيع الجغرافي لسكان الامارات العربية المتحدة، رسائل جغرافية: نشرة دورية يصدرها قسم الجغرافيا بجامعه الكويت والجمعية العراقية الكويتية(رقم97)، يناير 1987، ص5.

(3) هبة وبدان اللامي، التحليل الجغرافي للتنمية المكانية في ريف محافظة النجف الأشرف، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2021، ص47.

للسكان للأعوام (٢٠٠٧- ٢٠١٧ – ٢٠٢١)

(ب) نسبة التركز السكاني

تعد دراسة التركز السكاني (*) جزاً مهماً ومكملاً في التوزيع السكاني الذي من خلاله يتم التعرف على نمط او مدى ميل السكان إلى التركز في إقليم، والتركز السكاني بمعنى ذلك إن نسبة التركز تساوي احصائياً نصف مجموع الفرق الموجب بين النسبة المؤية للمساحة والنسبة المؤية للسكان في كل منطقة من مناطق الإقليم، ويعد توزيع السكان مثالياً إذا كانت نسبة التركز تساوي صفراً وكلما زادت كان ذلك قرينة التوزيع غير المتساوي، أي ان التوزيع السكاني يميل نحو التركز وليس نحو التشتت ([8])

كما وتكمن أهمية دراسة نسبة التركز السكاني في معرفة شكل تركز السكان في منطقة الدراسة، لأن له دور كبير في تحديد مسار انتشار السكان ومناطق تركزهم ومن ثَمَ يتيح للمخطط وضع خطة تنموية على وفق انتشار السكان وتركزهم، وتقاس نسبة التركز ايضاً بمعيار رقمي هو معيار درجة التركز وتتراوح من أصغر نسبة تكون أقرب الى الصفر وبين أكبر نسبة أقرب إلى (١٠٠٪) ([9]) *.

من الجدول(5) تبين أن نسبة التركز السكاني بلغت (5,73٪) لعام ١٩٧7م، وهي نسبة عالية بسبب استقرار الأوضاع

---

(1) عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، المصدر السابق، ص94.

(*) نسبة التركز السكاني: تعتمد نسبة التركز السكاني على النسبة المؤيه للسكان التي تتوزع فوق نسبة معينة من المساحة، ويمكن الحصول عليها باستخدام المعادلة الاتية:

نسبة التركز 2/1 مج (س . ص)

حيث تمثل:

س: النسبة المؤية لمساحة المنطقة الى مساحة الاقليم الكلية.

(1) عدنان عناد غياض، محمد ما هود، توزيع السكان في محافظة ذي قار للمده (١٩٧٧-١٩٨٧- ١٩٩٧)، مجلة آداب ذي قار، جامعة البصرة، العدد ٥، مجلد ٢، شباط ٢٠٢١، ص١٩٨.

(2) (*) نسبة التركز تنحصر بين أربع فئات

(٠ – اقل ٢٤٪) متساوي التوزيع، أي توزيع السكان يميل نحو الانتشار المتساوي

(٢٤ – اقل من ٥٠ ٪) متساوي التوزيع إلى حد ما، أي توزيع السكان يميل نحو الانتشار المتساوي

(٥٠ – اقل من ٧٥ ٪) متوسط التركز، أي توزيع السكان يميل إلى التركز

(٧٥ – ١٠٠٪) شديد التركز، أي توزيع السكان يميل إلى التركز الشديد

للمزيد ينظر: حسين عليوي ناصر الزيادي، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة 2001.1991 وآفاقها المستقبلية، اطروحة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة بغداد ،2008، ص93.

ص: النسبة المؤيه لسكان المنطقة الى سكان الاقليم الكلية.

مج: تمثل مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب بعضها ببعض، أي مجموع القيم دون النظر للإشارات السالبة.

ينظر وسام عبد الله حسين، المصدر السابق، ص47، للتفاصيل أكثر ينظر: عباس فاضل السعدي، المفصل في جغرافية السكان، الجزء الاول، مركز احياء التراث العلمي العربي، بغداد، 2014، ص90.

الأمنية والاقتصادية وعدد السكان القليل مقارنة بالمساحة البالغة (334كم) فيما انخفضت الى (4,335 ٪) عام١٩٨٧ بسبب ظروف حرب الثمانينات والزيادة الطبيعية في أعداد السكان وهجره سكان المحافظات الجنوبية بسبب الحرب، وانخفضت (1,675 ٪) في عام 1997 بسبب الهجرة من القضاء لأسباب سياسية ولجوء السكان الى الريف للعمل في الزراعة بسبب ظروف الحصار الاقتصادي، مما جعل نسبة تركزهم تنخفض في هذا العام، وارتفعت لتصل الى (7,56 ٪) عام2007م لأن القضاء أصبح مستقراً امنياً واقتصادياً عَبْر توافر فرص عمل عدة فضلاً عن التهجير القسري من المناطق التي تعاني من سوء في الأوضاع الامنية غير المستقرة في عموم العراق، ثم انخفضت (4,25٪) عام ٢٠١٧م بسبب الهجرة القسرية إلى القضاء. وانتشار المهجرين في عموم مناطق القضاء بسبب حرب داعش، ثم شهد القضاء ارتفاع قليل في نسبة التركز السكاني بنسبة بلغت (5,62٪) عام ٢٠٢١م، وهي زيادة طبيعية لأعداد السكان وتوافر فرص عمل في القطاعات الاقتصادية وخاصة في مراكز المدن الحضرية، بسبب سوء التخطيط الحكومي لاستيعاب الزيادة السكانية عَبْر استغلال المساحات الفارغة وتنميتها، وهذا يدل على أن التوزيع السكاني في القضاء يدخل ضمن المعيار الأول (أقل من 24 ٪) متساوي التوزيع، أي أن السكان يميلون نحو الانتشار المتساوي، ومن ثَم القضاء بحاجة إلى توفير خطط تنموية شاملة لكل قضاء الحسينية من أجل توفير خدمات اقتصادية واجتماعية وثقافية تلبي حاجات السكان المتنوعة مع خدمات أخرى صحية وتعليمية كذلك.

جدول (5)

تطور التركز السكاني لقضاء الحسينية للمده (١٩٧٧- ٢٠٢١)

السنة	س٪	ص٪	| س- ص |	نسبة التركز
١٩٧٧	16,66	٢٠,٥	11,46	5,73
١٩٨٧	16,66	7,99	8,67	4,335
١٩٩٧	16,66	31،١٣	3,35	1,675
٢٠٠٧	16,66	20,44	3,78	7,56
2017	16,66	25,16	8,5	4,25
2021	16,66	27,90	11,24	5,62
المجموع	100	100	47	-

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (4) والمعادلة الاتية

نسبة التركز = 2/1 مج | (س – ص) | إذا ان:

س/ النسبة المئوية لمساحة المنطقة المدروسة إلى مساحة الاقليم الكلية

ص/ النسبة المئوية لسكان المنطقة المدروسة إلى سكان الاقليم الكلي

مج / تمثل مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب بعضها إلى بعض

المصدر: فتحي محمد ابو عيانه، دراسات في جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت , 1978 , ص 46.

المبحث الثالث

تركيب السكان:

إن تركيب السكان لـه أهمية كبيرة في الدراسات التنموية بسبب علاقته في نمو السكان وتوزيعهم المتباين، ونعني به دراسة خصائص السكان وأهمها تركيبهم النوعي والعمري والاقتصادي ([10])

أ) التركيب النوعي :ويتم قياسه بنسبه النوع وهي (عدد الذكور لكل مائة من الأناث) ويتأثر هذا التركيب بمجموعة من العوامل، منها هجرة السكان وخاصة فئة الشباب وكذلك طبيعة النظام الصحي واهتمامه بالذكور والأناث على حد سواء فضلاً عن ارتفاع وفيات الاناث من عمر (١٥- ٤٥) وهي فترة الإنجاب ([11])

من جدول (6) اتضح أن نسبة النوع بلغت (99,0) ذكر لكل مئة انثى لعام ١٩٧٧م، وارتفعت هذه النسبة في عام١٩٨٧م لتصل إلى (100,5) ذكر لكل مئة انثى ويعزى هذا الارتفاع إلى هجرة سكان المحافظات الجنوبية إلى كربلاء وانتشارها لمختلف الوحدات الإدارية ومنها ناحية الحسينية في ذلك الوقت بسبب ظروف الحرب العراقية الإيرانية، ثم انخفضت في عام 1997م لتصل إلى (99,2)، ذكر لكل مئة انثى، والسبب في ذلك هو هجرة الذكور إلى خارج البلد بسبب الظروف السياسية بعد عام ١٩٩٠ او الهجرة بحثاً عن فرص العمل بسبب الحصار الاقتصادي. ثم ارتفعت نسبة النوع في عام ٢٠٠٧ لتبلغ (١٠١)، ذكر لكل مئة انثى والسبب هو الظروف الأمنية والاقتصادية الجيدة في القضاء وعودة المهجرين بعد عام ٢٠٠٣م، واستمرت هذه النسبة بالصعود حتى وصلت عام ٢٠١٧م إلى (١٠٢) ذكر لكل مئة انثى والاسباب عدة، منها الهجرة إلى قضاء الحسينية بسبب استقرار الأوضاع الاقتصادية في القضاء والموقع الجيد والتربة الخصبة والمياه الوفيرة التي جعلت القضاء متقدم زراعياً وصناعياً اما عام ٢٠٢١م فقد بقيت النسبة مرتفعة اذ بلغت (١.٢) ذكر لكل مئة انثى للأسباب السابقة، إضافة إلى ما تقدم تطور القضاء صناعياً بسبب المشاريع الاستثمارية من الشركات الاهلية التي أسهمت بشكل كبير في تطوير النشاط الصناعي في القضاء، مع استمرار الهجرة إلى القضاء من مختلف المحافظات العراقية بحثاً عن فرص العمل وخاصة المهجرين بسبب الظروف الامنية غير المستقرة في العراق عام ٢٠٠٧م ودخول داعش في عام ٢٠١٤.

جدول (7)

التركيب النوعي لسكان قضاء الحسينية للمدة (1977-2021)

سنة التعداد	الذكور	الإناث	المجموع	نسبة النوع
1977	15255	15405	30660	99,0
1987	23789	23655	٤٧٤٤٤	100,5
1997	39379	39658	٧٩٠٣٧	99,2
2007	61256	60065	١٢١٣٢١	١٠١
2017	75504	73813	١٤٩٣١٧	١٠٢
2021	83740	81864	165604	١٠٢

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان للأعوام (1997.1987.1977). جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء كربلاء، نتائج التقديرات

(1) عبد علي الخفاف، جغرافية السكان، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص٢١٦.

(2) فتحي محمد ابو عيانه، جغرافية السكان، اسس وتطبيقات، ط 4، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٣، ص468.

السكانية لسكان محافظة كربلاء بيانات غير منشورة للأعوام (2007،2017،2021).

ب) التركيب العمري

هو تقسيم السكان إلى فئات عمرية، الذي يساعدنا في معرفة الفئات المنتجة العاملة في المجتمع والمستهلكة من أجل التخطيط للمستقبل، ووضع استراتيجيات للتنمية تخص كل فئة من فئات المجتمع وما تحتاجه من خدمات مختلفة، لأن كل فئة عمرية لها متطلبات متنوعة تؤدي إلى نتائج اقتصادية مختلفة، وحاجات فئة صغار السن تتطلب الجهد الاستثماري الكبير في قطاع الصحة والتعليم، أما فئة المتوسطة السن الفئة المنتجة فيجب التركيز عليها لأنهم النشطون اقتصادياً وهي الفئة التي تعتمد عليها جميع الأنشطة التنموية لرفع مستوى الدخل، أما فئة كبار السن فتتطلب جهود في الرعاية الصحية والتأسيس لضمان دخول تقاعدية في المستقبل([12]). وللتعرف على المجتمع السكاني لقضاء الحسينية تم تقسيم السكان إلى الفئات العمرية الأتية:

1. فئة صغار السن (أقل من ١٥ سنة)

هي قاعدة الهرم السكاني الاساس وتعدُ فئة غير منتجة مستهلكة فقط، ولقد بلغ اعداد هذه الفئة في القضاء لعام ٢٠٢١م (٧٤٣٥٧ نسمة) وبنسبة بلغت (44,9٪)، من مجموع سكان القضاء وهي نسبة مرتفعة، وهذا يدل على ارتفاع مستوى الخصوبة وزيادة سكانية في المستقبل ومن ثم بحاجة إلى خدمات وأنشطة متنوعة.

2. فئة متوسطي السن (١٥- ٦٤ سنة)

هي فئة هامة في المجتمع حيث تتجسد فيها خصوبة المجتمع، وتعد عاملاً اساسياً في عملية التنمية بسبب ما توفره من أيدي عاملة قادرة على العمل في كافة القطاعات الاقتصادية ([13])

لقد بلغ أعداد هذه الفئة في قضاء الحسينية لعام ٢٠٢١م (٨١٦٤٢ نسمة) وبنسبة (49,3٪)، من مجموع سكان القضاء وهذه النسبة العالية قادرة على توفير أيدي عاملة تسهم في عملية التنمية المكانية.

3. فئة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر)

هي فئة عاطلة عن العمل، وعلى الاغلب مستهلكة غير منتجة، فقد بلغت هذه الفئة في قضاء الحسينية لعام ٢٠٢١م (٩٦٠٥ نسمة) وبنسبة (5،8 ٪) من مجموع سكان القضاء وهي نسبة منخفضة.

وبالاطلاع على بيانات جدول (8) يتضح أن هناك تباين عمري لسكان قضاء الحسينية لعام 2021 ويعزى في ذلك أن فئة صغار السن الأقل من 15 سنة أخذت أعلى نسبة من مجموع سكان القضاء، وهي نسبة عالية وهذا يدل على إن مجتمع القضاء مجتمع فتي، يمتاز بأتساع قاعدته وحداثته وارتفاع معدلات نمو السكان لارتفاع نسبة الولادات مما يعني ارتفاع الخصوبة، وهذا المجتمع اتكالي يعتمد على الفئة الوسطى لتلبية احتياجاته اليومية، وهو بحاجة إلى توفير مشاريع تنموية خدمية سواء أكانت ترفيهية أم تعليمية أم صحية في المستقبل، ومن ثم نكون بحاجة إلى خدمات متنوعة، وزيادة السكان في هذه الفئة تحتاج الى تخطيط قبل تلك الزيادة حتى تكون متوازنة معها، لأنها تساعد على توزيع مشاريع الخدمات بشكل عادل ومتوازن في القضاء، وهنا تأتي أهمية التخطيط الصحيح حتى تضمن توزيع كفوء للخدمات والسكان في منطقة الدراسة، لأن زيادة الطلب على الخدمات والضغط على استعمالات الأرض يسبب عدم التوازن في انتشار السكان والخدمات، اما الفئة الوسطى هي فئة الطاقة العاملة والمنتجة في كل القطاعات الاقتصادية وكذلك المشاريع الخدمية الأخرى ويعتمد عليها المخطط في مجال التنمية

نشاطاتها بصورة جيدة، ولا يعني ذلك أن كل هذه الفئة قادرة على العمل لوجود رجال الأمن بجميع اصنافهم والمرضى والمعاقين، أما فئة كبار السن فئة قليلة مقارنة بالفئات الاخرى وهي تماثل فئة صغار السن كونها الفئة المعالة في المجتمع

(1)) محمد سيد كامل عامر، التنمية الاقتصادية لمحافظة بني سويف، رسالة ماجستير، كليه الآداب، جامعة بني سويف، 2009ص٦٣.

(1) ابراهيم احمد سعيد، مقدمة في الجغرافية البشرية، ط ١، الاوائل للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا،٢٠٠١، ص ٣٨٧

الخارجة عن سن العمل، وهي غير منتجة ومعتمدة على الفئات الأخرى في توفير احتياجاتها من الخدمات المتنوعة، نستنتج من تحليل الأهرام العمرية لسكان قضاء الحسينية أن مجتمعنا فتي يتصف بأتساع قاعدته واتساع الطبقة الوسطى وضيق بهرم المجتمع، كما يتصف بارتفاع نمو السكان وبشكل متسارع بسبب ارتفاع الولادات مقارنةً بالوفيات، وصفات هذا الهرم السكاني تعد قاعدة أساس لتحقيق التنمية.

جدول (8)
التركيب العمري لسكان قضاء الحسينية عام 2021

فئات العمر	عدد السكان	النسبة ٪
اقل من ١٥	٧٤٣٥٧	44,9
١٥ـ ٦٤	٨١٦٤٢	49,3
٦٥ـ فأكثر	٩٦٠٥	5,8
المجموع	١٦٥604	١٠٠

المصدر- جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء نتائج التعداد العام للسكان للأعوام(77-87-97)، والتقديرات العامة للسكان للأعوام (٢٠٠٧- ٢٠١٧ – ٢٠٢١)

ج) التركيب الاقتصادي

هو تقسيم عدد السكان على وفق المهن التي يعملون بها للاطلاع على حجم القوى العاملة في كل قطاع اقتصادي بحسب السن والجنس، وتوزيعها حسب نوع النشاط الاقتصادي ومكان العمل فضلاً عن مستوياتها العلمية وساعات العمل ومستوى الأجور والمهارة، و يتضح من جدول (9) أن عدد العاملين في منطقة الدراسة بلغ حوالي (28173) يتوزعون على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية، وهم يشكلون نسبة (17,01٪) من اجمالي سكان القضاء وبنسبة (34,50٪) من الفئة العمرية (١٥–٦٤سنة)، أن هذه النسب المذكورة تدل على أن القضاء يتمتع بحجم قوى عاملة منتجة مناسب لقيام التنمية، هناك تباين في أعداد العاملين في القضاء، اذ كانت اعلى نسبة للزراعة حيث بلغ عدد العاملين فيها (٧٩٨٧) بنسبة مئوية بلغت (28,3٪) من مجموع الانشطة الاقتصادية في القضاء وهي نسبة عالية لأن القضاء منطقة زراعية تحتوي على تربة
خصبة ومورد مائي دائم متمثل بنهر الحسينية، وهذا مؤشر جيد لقيام التنمية الزراعية وهي أحد ركائز التنمية المكانية، أما المرتبة الثانية كانت من نصيب قطاع التعليم بعدد عاملين بلغ (٣٨٥٢) وبنسبة (13,7٪) حيث يوجد في قضاء الحسينية كلية الزراعة التابعة لجامعة كربلاء، فضلاً عن جامعة وارث وجامعة الزهراء للبنات التابعتين للعتبة الحسينية المقدسة، فضلاً عن عدد العاملين في المدارس الحكومية والأهلية جعل هذا النشاط يأخذ المرتبة الثانية بعد الزراعة، ثم جاءت بالمرتبة الثالثة تجارة الجملة والمفرد إذ بلغ عدد العامين فيها (٢٧٠٠) بنسبة مئوية (9,6٪) حيث يشهد القضاء حركة تجارية نشطة بحكم موقعة القريب من مركز كربلاء ومحطة لمرور واستراحة الزائرين القادمين لزيارة العتبات المقدسة، فضلاً عن الزيادة السكانية المستمرة سواء أكانت زيادة طبيعية أم بسبب الهجرة المستمرة إلى القضاء، وهذا مؤشر تنموي جيد لتطوير النشاط التجاري في القضاء، حلت بقية الأنشطة الاقتصادية بنسب متفاوتة بأعداد العاملين أو بالنسب المئوية، فبلغ عدد العاملين في التعدين والمحاجر (٢٥٠٠) وبنسبة (8,9٪)، أما الصناعات التحويلية بلغ عدد العاملين فيها (١٣٢٩) وبنسبة (4,7٪)، وهذا يعد مؤشراً تنموياً جيداً لتطوير النشاط الصناعي في القضاء، أما في المراتب الأخيرة فحلت أنشطة المعلومات والاتصالات بعدد العاملين بلغ (٢٥) وبنسبة (1،0 ٪)، وبعدها الأنشطة المالية والتأمين، إذ بلغت أعداد العاملين فيها (٢٨) وبنسبة(1,0٪)، وخلاصة القول أن التوزيع المكاني والقطاعي لجميع الأنشطة الاقتصادية والعاملين فيها يظهر تفوق الأنشطة (الزراعية والخدمات التعليمية

وتجارة الجملة والمفرد التعدين والمحاجر والصناعات التحولية وضعف في الانشطة السياحية التي تعد نشاط له دور كبير في عمليات التنمية عَبْر مواردها الاقتصادية.

جدول (9)

توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية في قضاء الحسينية لعام (٢٠٢١)

ت	نوع النشاط الاقتصادي	عدد العاملين	النسبة المئوية
1	الزراعة والصيد والغابات	٧٩٨٧	28.3
2	التعدين والمحاجر	٢٥٠٠	8.9
3	صناعات تحويلية	١٣٢٩	4.7
4	الكهرباء والغاز والبخار	٧٧١	2.7
5	الصرف الصحي والمياه	٥٠١	1.8
6	البناء والتشييد	١٣٠٠	4.6
7	تجارة الجملة والتجزئة	٢٧٠٠	9.6
8	النقل والتخزين	٨٢٧	2.9
9	خدمات المطاعم والإقامة	٩٠	0.3
10	المعلومات والاتصالات	٢٥	0.1
11	الأنشطة المالية والتأمين	٢٨	0.1
12	الانشطة العقارية	٩٠	0.3
13	الانشطة المهنية والعلمية	١٥٠	0.5
14	الانشطة الادارية	٢٥٨٠	9.2
15	الادارة والدفاع المدني	٦١	0.2
16	التعليم	٣٨٥٢	13.7
17	الانشطة الصحية	١٩٠٦	6.8
18	الفنون والترفيه والتسلية	٥٢٦	1.9
19	الخدمات الاخرى	٥٠٠	1.8
20	غير مبين	٤٥٠	1.6
	المجموع	٢٨١٧٣	٪١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، ا. الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن، سلسلة تقارير الترقيم والحصر للسكان والانشطة الاقتصادية لعام 2020.

ب. الدراسة ميدانية بتاريخ 2023/5/20، زيارة الى قائمقامية قضاء الحسينية.

الاستنتاجات:

1. أتضح أن نمو السكان في القضاء مرتفعاً خلال الفترة (1977 ـ 2021)، إذ بلغ في عام 1987م(4,46) وفي عام 1997م بلغ (5,24)، أما عام 2007م فبلغ معدل النمو (4,38)، وعام 2017م بلغ معدل النمو حوالي (2,10) وأخيراً عام 2021م بلغ معدل النمو (2,62)، أسهمت الهجرة الوافدة بالنسبة الاكبر من هذه الزيادة بسبب الأحداث الأمنية في البلد، أن المؤشرات المستقبلية تؤكد انخفاض معدل النمو إلى (2%)، خلال الفترة (2021ـ 2031)م نتيجة التحول في المستقبل إلى العمل التكنلوجي المتطور انسجاماً مع التوجه العالمي نحو تخفيض العمالة نتيجة دخول الادوات الزراعية والمكننة الحديثة محل الأيدي العاملة.

2. إن صورة التوزيع السكاني في القضاء بينت وجود تفوق في نسبة السكان الحضر على الريف بسبب نمو مراكز المدن الحضرية نتيجة زيادة السكان بسبب الهجرة وتراجع النشاط الزراعي بسبب الإهمال الحكومي ونقص المياه، أما تركز السكان فقد بلغت نسبة التركز لعام 2021م (5,62) نتيجة الزيادة الطبيعية لأعداد السكان، ويتوزع السكان في القضاء بشكل متساوي ومثالي.
3. تأثر تركيب السكان بالهجرة الوافدة، إذ بلغت نسبة النوع (102) وهي نسبة بينت ارتفاع نسبة الذكو، وتبين كذلك ارتفاع في نسبة الفئة المتوسطة من السكان للأعمار (15 .64) بنسبة (49,3%) الفئة المنتجة القادرة على العمل والانتاج التي تعتمد عليها التنمية المكانية
4. أما التركيب الاقتصادي فبّين أن عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية بلغ (28173نسمة) يتوزعون على مجموعة من الانشطة الاقتصادية، ويشكلون نسبة (17%) من اجمالي سكان القضاء وبنسبة (34,50%) من الفئة العمرية (64.15)، وهذا يدل على أن القضاء يتمتع بحجم قوى عاملة منتجة مناسبة لنجاح التنمية المكانية.

المقترحات:

1. العمل على إقامة المشاريع الخدمية بما يتناسب والكثافة السكانية في قضاء الحسينية والاهتمام بالدراسات التي تساهم في رسم الصورة المستقبلية للخدمات.
2. ضرورة أجراء التعداد العام للسكان والمساكن للمساعدة في رسم خطط التنمية اللازمة في المستقبل لخدمات البنى التحتية والارتكازية والمجتمعية.
3. ضرورة أتباع الطرق القانونية اللازمة للحد من الهجرة الوافدة إلى قضاء الحسينية والتي ساهمت في الزيادة الكبيرة لأعداد السكان.

المصادر:

1. أبو عيانه، فتحي محمد، دراسات في جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت, 1987 م.
2. الخفاف، عبد علي، جغرافية السكان، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.
3. السعدي، عباس فاضل، سهاونه فوزي عبد، جغرافية السكان، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.
4. حسين، وسام عبد الله، فئة السكان 24.15 سنة ودورهم في التنمية الاقتصادية في العراق، اطروحة دكتوراة، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الموصل، 2023م، ص12.
5. غنيم، عبد الحميد، التوزيع الجغرافي لسكان الامارات العربية المتحدة، رسائل جغرافية: نشرة دورية يصدرها قسم الجغرافيا بجامعه الكويت والجمعية العراقية الكويتية(رقم97)، يناير 1987، ص5.
6. سعيد، إبراهيم أحمد، مقدمة في الجغرافية البشرية، ط ١، الاوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق، سوريا،٢٠٠١م.
7. سهاونة، فوزي عيد، موسى عبودة سمحه، جغرافية السكان، ط2, دار وائل للنشر, 2007م.

8. الربيعي، قاسم نظام سامي، اتجاهات التنمية المكانية للخدمات الصحية في محافظة بابل، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠٢١.
9. الزيادي، حسين عليوي ناصر، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة 2001.1991م وآفاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة بغداد ،2008م.
10. الكريطي، حيدر محمد زغير إبراهيم، الواقع الجغرافي للهجرة الوافدة وأثرها في التنمية المكانية لمحافظة كربلاء، أطروحة دكتوراة، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٨م.
11. اللامي، هبه وبدان، التحليل الجغرافي للتنمية المكانية في ريف محافظة النجف الاشرف، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠٢١م.
12. عامر، محمد سيد كامل، التنمية الاقتصادية لمحافظة بني سويف، رسالة ماجستير، كليه الآداب، جامعة بني سويف، 2009م.
13. غياض، عدنان عناد، محمد. ما هود، توزيع السكان. في محافظة ذي قار للمده (١٩٧٧-١٩٨٧- ١٩٩٧) م، مجلة آداب ذي قار، جامعة البصرة.